الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزراة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي–

المستوى : سنة أولى ماستر

المدة : ساعة ونصف

التخصص : اقتصاد كمي

التاريخ : 30-06-2019

امتحان السداسي الثاني في مقياس نظرية التنمية الاقتصادية

السؤال الأول: (5ن)

بعد تحديد أهم الفروقات بين النمو والتنمية ، هل يمكن القول أن تحقيق نمو اقتصادي يؤدي بالضرورة إلى تحقيق تنمية اقتصادية ؟

السؤال الثاني : (4.5ن)

يعبر Nurkse عن الحلقة المفرغة للفقر بأنها مجموعة من القوى الدائرية تتجه نحو الفعل ورد الفعل بطريقة تجعل البلد الفقير في حالة فقر دائم . اشرح ذلك ؟

السؤال الثالث : (4.5ن)

تلعب السياسة المالية في الفكر الاقتصادي دورا هاما ومحوريا في زيادة النمو الاقتصادي ، في هذا الصدد اعتمدت الجزائر في مسيرتها التنموية على الإنفاق العام وفقا للمقاربة الكينزية، إلا أنها حالت دون تحقيق هدفها المنشود. فإلى ماذا يمكن إرجاع ذلك ؟

السؤال الثالث: (6ن)

كشف انهيار أسعار النفط عن أوجه قصور في نموذج النمو الحالي بالجزائر، حيث تراجعت المدخرات الحكومية بشكل محسوس، بالموازاة مع تراجع مدخرات الأفراد كنتيجة حتمية لتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، وانخفاض قيمة الدينار. وعلى الرغم من ضبط أوضاع المالية العامة في عام 2016، ظل العجز المالي في الحساب الجاري كبيرا، وأضعف بكثير مما تقتضيه الأسس المتوسطة الأجل والسياسات المرغوبة . برأيك هل يمكن اعتبار الانهيار في بدايته أزمة مالية ؟ وكيف يمكن تعزيز تعبئة الموارد المالية لتحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة؟

بالتوفيق

أستاذة المقياس

الاجابة النموذجية

1- ج1: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
– يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها احداث تغيير هيكلي للمجتمع	– عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لافراده
– يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات	– تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها
– يعبر عن تغير كمي فقط أي لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد	– يعبر عن تغير كيفي أي الانتقال من حالة إلى حالة افضل، أي تهتم بزيادة متوسط الدخل الفرد الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة
– لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي	– تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه
– يتعلق بالجانب الاقتصادي فقط ، ويعتبر جزء من التنمية فهو شرط ضروري ولكنه غير كاف لتحقيقها	– تمس جميع الجوانب حيث انه عملية شاملة
– لايمكن الجزء أو الحكم على تطور الدولة على معدل النمو الاقتصادي	– يمكن اعتماد مؤشرات التنمية للحكم على تطور الدولة

لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون نمو اقتصادي . إذ يعتبر النمو الاقتصادي شرط أساسي لتحقيق التنمية ولكنه غير كافي ولهذا ليس بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية دون تحقيق الشرطان الأساسيان لتحول النمو إلى تنمية : التوزيع العادل لثمرات النمو بما يحقق عدالة في التوزيع؛ و تدخل الدولة فبدونها لا يمكن أن يتحول النمو إلى تنمية.

ج2 :

يعتبر نيركسا ن التخلف هو نتيجة للفقر وسبب له في نفس الوقت . إذ تأتي الحلقة المفرغة للفقر من حقيقة ان البلدان المتخلفة اقتصاديا يكون مستوى الإنتاجية فيها متدنيا بسبب ندرة راس المال وعدم اكتمال الأسواق . كما يفسر وجود التخلف من خلال ندرة راس المال ويعتبره متغيرا مستقلا والتخلف متغيرا تابعا وماينجم عنها من تخلف . وعليه فهو يغفل عن الجانب التاريخي لمشكلة راس المال إذ ان السيطرة الاستعمارية تعتبر ضمن هذا التفسير هي متغير مستقل وهي السبب وندرة راس المال هي متغير تابع أي النتيجة. وتعمل الحلقة المفرغة للفقر من جهتي العرض والطلب كما يلي :

من جهة الطلب

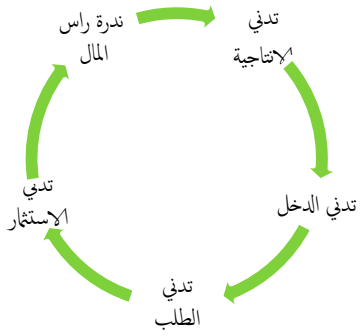

من جهة العرض

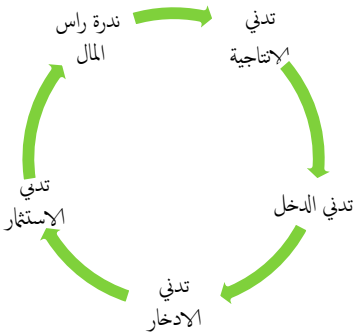

ج3: اعتمدت الجزائر على المقاربة الكينيزية في تحقيق النمو الاقتصادي وهذا بسبب ضعف الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي ، وحاجة الجزائر إلى تحضير الاقتصاد الوطني للدخول إلى مرحلة جديدة وهذا باعتماد إستراتيجية تستهدف تعزيز البنية التحتية من جسور وطرق وشبكة سكك حديدية ومطارات وموانئ وتكوين رأس المال البشري من خلال التعليم بكل مراحله .بالإضافة إلى الاهتمام بتحسين الخدمات العامة بصفة شاملة . ما نجم عنه نفقات عمومية هامة ساهمت في رفع حجم الطلب الكلي .

$Y+M=C+I+G+X$: أي $Y=C+I+G+X-M$

Y+M : العرض الكلي (Yالمحلي + Mالاجنبي)

C+I+G+X : الطلب الكلي

(زيادة الإنفاق الحكومي ادى إلى زيادة الطلب الكلي وهذا بدوره أدى إلى تغطيته عن طريق العرض الاجنبي لا المحلي بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي) اد بقيت المشكلة مع الجزائر في تحول الطلب نحو الخارج أي زيادة الواردات وخاصة من السلع المصنعة ونصف المصنعة وهذا بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على مجابهة الزيادة في الطلب المحلي وهذا بسبب غياب القاعدة الصناعية اللازمة لذلك ، ما أدى إلى فشل آلية المضاعف الكينزي في تحقيق النمو الكافي لامتصاص معدلات البطالة. ففي ظل وجود إنفاق حكومي ضخم وعدم وجود قاعدة صناعية غير قادرة لاستيعاب هذا الإنفاق وفشل آلية المضاعف تحولت نسبة كبيرة من الإنفاق إلى طلب استهلاكي تتم تلبيته عن طريق العرض الأجنبي ما انعكس على زيادة الواردات من السلع المصنعة الذي بدوره يشكل تنشيط لاقتصاديات البلدان الأخرى مع عدم استفادة الجزائر من الطلب الخارجي على السلع الوطنية خارج قطاع المحروقات .

ج 5: واجهت الجزائر ومازالت تواجه أزمة حوكمة أكثر منها مالية ، إذ تتحول إلى مالية في حالة عدم التفافها حول إستراتيجية واضحة وطويلة المدى حقيقية في التنفيذ بعيدا عن الفساد المالي والإداري وحتى الأخلاقي **(مع الشرح حسب راي الطالب)**

- تعزيز الموارد المالية وتحقيق معدلات نمو مستديمة (حسب رأي الطالب) مع التركيز على :

- زيادة إيرادات قطاع الأعمال العام ؛
- تطوير قطاع التجارة الخارجية ؛
- ترشيد النفقات الحكومية ؛
- احتواء الاقتصاد غير الرسمي ؛
- دعم الطاقة الضريبية في الاقتصاد الوطني عن طريق الاهتمام أكثر بالجباية العادية ؛
- مكافحة الفساد المالي والكف عن التبذير والإسراف والترف ؛
- تنويع الاقتصاد الوطني،
- تشجيع زيادة تحويل مدخرات المواطنين العاملين في الخارج ؛
- محاربة الاكتناز وتشجيع الادخار عن طريق الزكاة وتشجيع قيام البنوك الإسلامية
- استقلالية القضاء .